تقدمه من قواتها المسلحة للقوة المسلحة المشتركة التي تعمل باسم الجامعة . وكل هذا يجب ان يتم قبل ان يبحث اصحاب الشأن في توحيد القيادة للقوة المشتركة واختيار قائد لها وما يجره ذلك من المناقشات وما عهدنا بصعوبة توحيد القيادة في جيوش الحلفاء في الجبهة الغربية بعيد

— ٣ —

القنال والموقف الدولي

اجتمع مجلس جامعة الامم في ٤ سبتمبر الحالي وشرع حالاً في معالجة مشكلة النزاع بين الحبشة وايطاليا . وكان يغلب على مساعي الدول روح الرغبة الصادقة في البحث عن حل سلمي يضمن حرمة العهود والمواثيق الدولية المختلفة ويصون استقلال الحبشة ويمهد السبيل لتحقيق ما اعترفت به المعاهدات السابقة لايطاليا من مقام ممتاز وحقوق خاصة في الحبشة واستغلال مواردها : وقد ساعد على تعزيز تلك الروح تنصل الحكومة البريطانية بتصريحات حاسمة من الامتياز الاقتصادي الكبير الذي فاز به المستر ريكيت ، واشارتها على النجاشي باسمائه ، وقرارها ان تستمر الآن في حظر اصدار السلاح الى الحبشة لكي لا يكون الغاؤها لهذا القرار استفزازاً لايطاليا ، والتعاون الصادق بين لندن وباريس في سبيل الوصول الى صيغة تكفل ما تقدم . ثم ان العقوبات وفرضها على ايطاليا من قبل الجامعة اذا هي مضت في طريقها وشهرت الحرب على الحبشة ، لم تذكر مطلقاً في حديث او خطبة رسمية تشياً مع هذه الروح مع كثرة التحدث بها قبل الاجتماع لان اقطاب الجامعة يدركون ان الاشارة الى هذه العقوبات وجعية الحلول السلمية لم تفرغ بعد لا بد ان تحسب ايطاليا سهماً يصيب كرامتها القومية وتفسره بأنه تحدٍّ لها لانه يوقفها امام الرأي العام الدولي موقف المتهم

ومع ذلك لا يزال ذكر قنال السويس واقفاله او تركه مجازاً حرًّا في حالة نشوب الحرب موضوع مقالات ضافية تنشرها الصحف ومباحثات قانونية دقيقة بين المستشارين القضائيين في الحكومات ذات الشأن . والاسئلة التي تخطر للباحث في موضوع قنال السويس من حيث ان اقفالها سيكون احدى العقوبات الثلاث التي تفرض على ايطاليا اذا اقتضت الحال فرضها هي :

١ — هل معاهدة سنة ١٨٨٨ التي تنص على ان القنال يجب ان تكون مجازاً حرًّا لجميع الدول في زمن الحرب وزمن السلم للسفن التجارية والسفن الحربية على السواء معاهدة نافذة الآن

٢ — هل للحكومة البريطانية سيطرة شرعية على القنال

٣ — اذا اختلف عهد جامعة الامم عن معاهدة ١٨٨٨ في حكم من الاحكام فهل يحل العهد محل المعاهدة اي هل يكون الفصل في الخلاف بحسب نصوص العهد دون نصوص المعاهدة

وقد عني المستر ريمون لسلي بيول وهو من كبار الثقات الاميركيين في التاريخ السياسي الحديث ورئيس جمعية السياسة الخارجية الاميركية بدراسة الموضوع فنشر رسالة تاريخية أشار فيها الى ان

القوات البريطانية نزلت في الاسماعيلية سنة ١٨٨٢ وأقفلتها بضعة ايام . ولكن في العقد السابق عرض موضوع القنال مرتين . ففي الحرب الفرنسوية البروسية (١٨٧٠) سمح لبوارج الدولتين المتحاربتين بأن تجتاز القنال ولكن لما نشبت الحرب الروسية التركية سنة ١٨٧٧ بعثت حكومة بريطانيا الى حكومة روسيا بمذكرة في ٦ مايو من تلك السنة حذرتها فيها من ان كل سعي للتدخل في شؤون القنال تحسبه الحكومة البريطانية تهديداً للهند . فردت حكومة روسيا بأنها لن تمس القنال بأذى

كان هذا قبل معاهدة سنة ١٨٨٨ فلما نشبت الحرب الاسبانية الاميركية سنة ١٨٩٨ سمحت الحكومة المصرية للاسطول الاسباني وكان في طريقه الى مانيلا عاصمة جزائر الفيليبين بأن يعيد الفحم في مرافىء القنال بعد ان وعد بالعودة الى اسبانيا . وفي الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ — ١٩٠٥) سمحت الحكومة البريطانية للاسطول الروسي باجتياز القنال مع انهُ كان في طريقه الى منازلة اسطول حليفة لها . وفي الحرب التركية الايطالية سنة ١٩١١ جازت البوارج الايطالية القنال مع ان مصر كانت حينئذ جزءاً من الامبراطورية العثمانية . وفي بدء الحرب الكبرى أصدرت القيادة العسكرية البريطانية امراً يحظر على اي سفينة من سفن الاعداء دخول القنال . ولكن تركيا اعترضت بأن هذا الامر انتهاك لحرمة معاهدة ١٨٨٨ فسوغته السلطات البريطانية بأنهُ لا غنى عنه للدفاع عن سلامة القنال نفسها . فالحقائق الاساسية في موضوع القنال هي :

أولا — ان ادارة القنال في يد شركة خاصة مصرية تملك الحكومة البريطانية جانباً من اسهمها ولكن اساس هذه الشركة امتياز منحته الحكومة المصرية ينتهي سنة ١٩٦٨

ثانياً — ان معاهدة الاستانة (١٨٨٨) تنص على ان القنال مجاز حرٌّ في زمن الحرب وزمن السلم لكل سفينة حربية او تجارية بصرف النظر عن العلم المرفوع عليها . وان موضوع الدفاع عن القنال يجب ان يرجع في آخر الامر الى مجمع الدول

ثالثاً — اعلنت الحكومة البريطانية من ناحيتها الحماية على مصر سنة ١٩١٤ واقفلت القنال في وجه سفن الاعداء . ولكن الحماية الغيت سنة ١٩٢٢ وكان موضوع حماية القنال احد التحفظات الاربعة

رابعاً — ان مصر صاحبة السيادة على القنال والارض التي تجتازها ولكنها ليست عضواً في جامعة الامم ولا هي اعترفت بمعاهدة سنة ١٨٨٨

خامساً — لم تعقد مصر معاهدة ما اعترفت فيها لبريطانيا بحق الدفاع عن القنال

ويرى المستر بيول في نتيجة بحثه انه اذا قرر مجلس جامعة الامم ان يفرض عقوبات على ايطاليا وعهد الى الحكومة البريطانية في اقفال القنال وفقاً للمادة العشرين من عهد الجامعة فللحكومة الايطالية حينئذ من الوجهة القانونية الدولية ان تعارض في ذلك امام محكمة العدل الدائمة في لاهاي بدعوى ان معاهدة سنة ١٨٨٨ لا تزال نافذة المفعول وان السيادة على القنال هي لمصر لا لبريطانيا